دور الحركة الطلابية في الحياة العامة في مصر
١٩٠٨ – ١٩٤٥

نسمة سيف الإسلام سعد

باحثة دكتوراه في التاريخ الحديث
قسم التاريخ – كلية الآداب
جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية

مُلَخّصْ

تُعَدّ دراسة الفئات العمرية الأكثر فعالية من أهم وسائل معرفة وتحليل نشاط أي مجتمع، وعند تطبيق هذه النظرية على المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين نجد أن المجتمع كان في حالة من الحراك الدائم على كافة المستويات اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، فعلى المستوى الاقتصادي نجد على سبيل المثال مشروع بنك مصر الذي حاول طلعت باشا حرب من خلاله وبمساعدة الشعب المصري الخروج من دائرة سيطرة الاحتلال البريطاني على الاقتصاد المصري، وعلى المستوى السياسي لم يهدأ كفاح الشعب المصري يومًا عن مقاومة الاحتلال سواء المقاومة بالعمليات الفدائية أو عن طريق الصحافة أو بأي وسيلة ممكنة، ونجد أن أهم الفئات العمرية التي كانت داعم لهذا الحراك هي فئة الشباب الممثلة في الحركة الطلابية التي كان لها دورًا فعال في الحياة العامة، فالحركة الطلابية سواء كانت من طلاب المدارس أو الأزهر أو عند تأسيس الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ كانت تمثل غالبية شرائح المجتمع المصري سواء الطبقات الفقيرة التي تطمح في تحسين مستواها بتعليم أبنائها أو الطبقة الوسطي التي تعرف مدى أهمية التعليم للمحافظة على مستواها، فكان للطلاب بصفة عامة كبري في حياة من حولهم مما جعل لهم دورًا في نشر التعليم لغير التعليم و كذلك نشر الوعي السياسي، ويناقش البحث مدي أهمية دور الحركة الطلابية في الحياة العامة في مصر منذ تأسيس الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ حيث أن الجامعة كانت بوتقة العمل الطلابي وحتى سنة ١٩٤٥ فهذه الفترة كانت من أنشط فترات العمل الطلابي.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٧ يونيو ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ١٨ أكتوبر ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

الجامعة المصرية، الحركة الوطنية، مشروع القرش، الاحتلال البريطاني، الطلاب والسياسة

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

نسمة سيف الإسلام سعد. "دور الحركة الطلابية في الحياة العامة في مصر ١٩٠٨ – ١٩٤٥".- دورية كان التاريخية.- العدد السابع والعشرون: مارس ٢٠١٥. ص ١٣٢ – ١٤٣.

مُقَدِّمَةْ

تشهد الدراسات التاريخية بصفة مستمرة تطورات كبيرة، ومن أهمها التنوع الكبير في مجالات الدراسة وإعادة قراءة الأحداث التاريخية من زوايا مختلفة بهدف إعطاء صورة شاملة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التوسع في دراسة كافة جوانب الحياة في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين.

تُعَدّ مرحلة التعليم الجامعي من أكثر مراحل التعليم فاعلية في المجتمع، حيث يتشارك ويتفاعل الطلاب في تلك المرحلة مع أوضاع ومشاكل المجتمع الذي يعيشون فيه نظرًا لبلوغهم سن الإدراك والوعي، ويرجع تاريخ المشاركة الطلابية في الحياة العامة إلى ما قبل تأسيس الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ وحتى قبل نشأة نظام التعليم الحديث في عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨) والتي تجسدت في الاحتجاجات التي كان يقوم بها طلاب الأزهر حيث كان المؤسسة التعليمية في ذلك العصر، وكان بداية هذه الاحتجاجات كما يذكر الجبرتي في الاعتراض على بعض القرارات الاقتصادية الجائرة

لبعض الولاة، أو الانتهاكات التي كان يقوم بها بعض عسكر المماليك للأحياء والبيوت، وكان يقود هذه الاحتجاجات أحيانًا بعض مشايخ الأزهر الثوريين، وفي بعض الأوقات كانت هذه المظاهرات والاحتجاجات تصعد إلى القلعة مقر الحكم في محاولة لتوصيل صوت الشعب إلى الوالي وحاشيته.

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ – ١٨٠١) شهدت القاهرة العديد من مظاهر إضراب طلاب الأزهر، والخروج في وجه العسكر الفرنسيين، ولا يمكن إغفال دورهم أثناء ثورتي القاهرة الأولى والثانية، ومع مجيء محمد علي إلى السلطة سنة ١٨٠٥ وقيامة بوضع مشروعة الإصلاحي كان نظام التعليم من أهم الأمور التي شملها الإصلاح فانتقلت بالتالي ريادة الحركة الطلابية من الأزهر إلى طلاب المدارس العليا.[١] والجدير بالذكر؛ أنه لم يقتصر دور الحركة الطلابية في القرن التاسع عشر على العمل السياسي فحسب، وإنما نجد أنهم على سبيل المثال أثناء انتشار وباء الكوليرا سنة ١٨٦٥ تمت الاستعانة بطلاب مدرسة الطب لمكافحة الوباء، وتطوع عدد منهم للمشاركة في أعمال توعية الأهالي.[٢]

وأثناء الثورة العرابية (١٨٨١ – ١٨٨٢) كان طلاب المدارس العليا: "الأفندية المطربشين"، وطلاب الأزهر "المجاورين المعممين"* من أهم العناصر التي شاركت فيها،[٣] وقد شهد المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين مشاركة فعالة للحركة الطلابية بصفة عامة وطلاب الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حاليًا) بصفة خاصة في كافة شئون الحياة العامة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك على الرغم من التدهور الذي شهدته أحوال البلاد عقب الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ وكان مظاهر هذا التدهور ما حدث للعملية التعليمية بجميع مراحلها، فعلى سبيل المثال نجد أنه قد انخفضت ميزانية التعليم من (٧٨ ألف جنيه) في عهد الخديوي إسماعيل – في ظل مشاكل الديون – إلى (٧٠ ألف جنيه) سنة ١٨٨٨، فقد كان من أهم أهداف العملية التعليمية في عهد الاحتلال البريطاني كما أعلن اللورد كرومر "إعداد طبقة متعلمة تعليمًا راقيًا تفي بطالب الخدمة في الحكومة لكي يتقلدوا وظائفها"،[٤] ولم يزد أعلى نصيب للجامعة في الميزانية العامة للدولة عن (١%).[٥]

ولكن على الرغم من ذلك؛ كانت هناك مدارس عُليا استطاعت أن تساهم في تشكيل الوعي الوطني لدى الطلاب بمشاكل الوطن على الرغم من الأحوال المتدهورة للعملية التعليمية مثل مدرسة الحقوق، والمهندسخانة بعيدًا عن المدارس التبشيرية التي كانت تهدف إلى إعداد طلاب غير منسجمين مع البيئة المصرية، والمدارس الأجنبية التي تبني تفكير الطالب على أساس أوروبي لا يستطيع فهم متطلبات وطنه،[٦] إلا أن هذا لم يمنع وجود الشعور الوطني لدى غالبية الطلاب في مختلف المراحل التعليمية وإدراكهم لمشاكل وطنهم ورغبتهم في المشاركة في إصلاحها، وأن على رأس هذه المشاكل الاحتلال البريطاني لمصر منذ سنة ١٨٨٢. فنجد على سبيل المثال؛ عندما حدث الخلاف بين الخديوي عباس حلمي الثاني واللورد كرومر على أثر قيام الخديوي بإقالة حكومة مصطفي فهمي باشا، قام طلاب مدرسة الحقوق وعلى رأسهم مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) -الذي كان أحد طلابها في ذلك الوقت- بالخروج في مظاهرة لتأييد الخديوي ضد الإنجليز والاحتلال أمام قصر عابدين، وترجع أهمية هذه المظاهرة التي نظمها مصطفى كامل إلى أنها تُعَدّ بداية اشتراك الطلبة بصفة فعالة ضد الاحتلال البريطاني.[٧]

وسوف يناقش هذا البحث نماذج لمشاركة الطلاب بصفة عامة وطلاب الجامعة المصرية في الحياة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٠٨ - ١٩٤٥) فهذه الفترة منذ تأسيس الجامعة سنة ١٩٠٨ وحتى سنة ١٩٤٥ كانت من أنشط فترات الحركة الطلابية، وكانت الجامعة محور التحرك الطلابي للمشاركة في الحياة العامة سواء في المشاركة في دعم الاقتصاد أو مكافحة مشكلة صحية أو تحرك وطني ضد الاحتلال البريطاني، فضلاً عن الأنشطة الثقافية التي كان لها الفضل في إعداد أهم المفكرين والأدباء ورجال الثقافة والسياسة بصفة العامة في المجتمع في النصف الأول من القرن العشرين.

لقد تناولت بعض الدراسات دور الحركة الطلابية منها على سبيل المثال؛ أحمد عبد الله: **الطلبة والسياسة في مصر**/ ترجمة: إكرام يوسف، وعاصم محروس عبد المطلب: **الطلبة والحركة الوطنية في مصر**، وغيرها من الدراسات التي تحدثت عن التطور السياسي للمجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، ولكن هذه الدراسات على الرغم من أهميتها إلا أنها لم تناقش سوى دور الطلاب في الحياة السياسية في مصر، فدراسة الحركة الطلابية من هذا الجانب فقط لا تسلط الضوء الكافي على الدور الذي لعبته الحركة الطلابية في كل مراحلها التعليمية وعلى رأسها الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) خلال فترة الدراسة وما بعدها على مدار القرن العشرين.

أولاً: مشاركة الحركة الطلابية في المجال الاجتماعي

في البداية وقبل الحديث عن دور الحركة الطلابية في المجال الاجتماعي يجب أن نحدد مفهوم العمل الخيري الجماعي، فيقصد بهذا المفهوم الخدمات المادية أو المساعدات التي يقوم بها أفراد لفئات تحتاج إلى رعاية مثل الأسر الفقيرة والأطفال بلا مأوى والمسنين، ومن أهم هذه الفئات المرضى بالأمراض المتوطنة أو ضحايا الأوبئة.[٨]

وتُعَدّ مشكلة تدهور الصحة العامة وانتشار الأوبئة والأمراض وارتفاع نسب الأمية من أخطر المشاكل التي واجهت المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، وقد تضافرت جهود كافة فئات الشعب المصري للتخفيف من آثارها، فلم تقتصر مكافحة الأوبئة والأمراض وتحسين الصحة العامة على الحكومة أو الجمعيات الأهلية فحسب، بل كانت بمثابة مشروع متكامل شاركت فيه جميع طوائف المجتمع المصري بقدر ما استطاعت.[٩] وكان من

أهم الفئات التي كان لها دور فعال في المشاركة والتخفيف من حدة المشكلة الصحية ومشكلة انتشار الأمية، فئة الطلاب، فلم يقتصر دورهم على المشاركة التطوعية في أعمال التوعية وجمع التبرعات، فنجد أنه في مجال المساهمة في تحسين الصحة العامة، أن الدولة كانت تستعين بهم في أعمال التخفيف من حدة الأوبئة مثلما حدث سنة ١٩٠٢ عندما تمت الاستعانة بطلاب كلية الطب للمشاركة في مكافحة وباء الكوليرا نظرًا لعم وجود عدد كاف من الأطباء،[١٠] وكذلك كان يتم الاستعانة بطلاب الأقاليم من الريف والصعيد الذين يدرسوا في العاصمة و تلقوا دروس في التوعية من الأمراض الطفيلية في نشر التوعية الصحية عند عودتهم إلى بلادهم،[١١] وأيضًا كان يتم الاستعانة بالطلاب نظرًا لأنهم مصدر ثقة لدى سكان قراهم في سيارات التوعية الصحية التي كانت تجوب المناطق التي ينتشر بها الأمراض المتوطنة لتوعية الأهالي بالنصائح الصحية وأماكن المستشفيات القريبة منهم.[١٢]

والجدير بالذكر؛ أنه قد تنوعت مجالات مشاركة الطلاب في التخفيف من حدة المشكلة الصحية، فنجد على سبيل المثال، أنه كان لهم دورًا فعال في أنشطة الجمعيات الأهلية التي كان لها دور في التخفيف من حدة المشاكل الصحية، ومن ذلك أنه عندما تمت الدعوة لتأسيس جمعية الهلال الأحمر المصري كان طلاب المدارس الثانوية والمدارس العُليا من أوائل الفئات مساهمة في التبرع لتأسيس الجمعية، ومنها على سبيل المثال، قيام تلاميذ مدرسة الناصرية في القاهرة بتأليف لجنة لمساعدة جمعية الهلال الأحمر برئاسة التلميذ عبد العزيز فهمي وجمعوا (٦٥٠ قرشًا)، وزملاؤهم طلبة كفر المصيلحة في شبين الكوم لم يكونوا أقل منهم فتبرعوا بمبلغ خمس جنيهات، كما تبرع نادي المدارس العُليا بـ (٨٦٠) لفة من القماش.[١٣]

وشارك طلاب الجامعة والمدارس بدورهم في مكافحة الأوبئة والأمراض ومحاولة تخفيف آثارها، فعند انتشار وباء الملاريا (١٩٤٢ - ١٩٤٥) في الوجه القبلي، شكلوا وفدًا منهم وقابلوا الأميرة شيوه كار، وأبدوا استعدادهم للمشاركة في جمع التبرعات لمنكوبي قنا وأسوان، وبالفعل قاموا بحملة لبيع شارات جمعية مبرة محمد علي، وجمع التبرعات في شوارع القاهرة والأقاليم.[١٤] وعندما نظمت الجمعية النسائية لتحسين الصحة لأسبوع مكافحة السل، كان للطلاب أيضًا دورهم ففي اليوم الأول قام (١٤٠٠) طالب من مدرسة الإبراهيمية الثانوية بالانتشار في الشوارع لبيع الشارات والطوابع الخاصة بالمشروع، واشترك معهم (٤٠٠) متطوعة من طالبات الجامعة والمدارس العُليا، وتبرع أيضًا لصالح أسبوع مكافحة السل طلبة وطالبات السنة الأولى قسم التاريخ في كلية الآداب - جامعة القاهرة بمبلغ (٢٤٠ قرشًا).[١٥] وكذلك وعلى مستوى المشاركة الفردية قامت إحدى الطالبات في كلية الأمريكان في مصر بمناسبة عيد ميلادها بالتبرع بمبلغ خمس جنيهات لتوزع على المبرات الإنسانية لإعانة منكوبي الوباء،[١٦] وتبرعت التلميذة صبرية صابر بجنيه لمنكوبي الوباء في جرجا، وتبرع طالب بمدرسة العباسية الثانوية بـ (٥٠٠ مليم) لمنكوبي الوباء عن طريق مبرة محمد علي.[١٧]

واستمر الحال أثناء وباء الكوليرا سنة ١٩٤٧ فكان للطلاب أيضًا دور في تخفيف آثاره، فقام طلبة كلية الطب بالتطوع لمكافحة الكوليرا منذ ظهورها ولكن الوزارة رفضت ذلك، ولما اشتدت حدة الوباء قبلت اشتراكهم فتطوع (١٧٠) طالبًا لهذا الغرض فضلاً عن معاونتهم رجال الوزارة أثناء حملات التطعيم في القرى ١٩٤٧،[١٨] وقامت رابطة الطلبة المصريين بحملة دعاية ضد الوباء عن طريق النشرات ومكبرات الصوت وبتوزيع المواد المطهرة على الأهالي في المناطق المختلفة،[١٩] وكان للطلاب دور كبير في تحسن الحالة الصحية لقرى (الكفر الجديد والصالحات) أثناء انتشار وباء الكوليرا سنة ١٩٤٧ نتيجة جهودهم في نشر التوعية وتبليغ المسؤولين بما ينقص القرية من وسائل الوقاية.[٢٠]

وأما عن مشاركة الطلاب في مكافحة انتشار الأمية، فنجد أنها كانت من أبرز المجالات التي اهتمت الحركة الطلابية بالمشاركة فيها نظرًا لشدة خطورتها، فمن أهم جمعيات الخدمة العامة التي شكلها طلاب الجامعة المصرية "جمعية الطلبة لنشر الثقافة" التي شكلها الطلاب للعمل على محو الأمية بين صفوف الفلاحين في الريف وفي الأحياء الشعبية في المدن، بإقامة لجان تضم الطلبة المتطوعين الذين يقوموا بتعليم القراءة والكتابة للمواطنين كما يقوموا كذلك بإلقاء دروس في الصحة وكيفية الوقاية من الأمراض وإرشادهم إلى وسائل الزراعة الحديثة، وطرق تنظيم منازلهم، وذلك أثناء الإجازة الصيفية للطلاب، وكان شعار الجمعية "مَنْ هدم ركنًا من أركان الجهالة فقد شيد ركنًا متنًا من أركان الوطن"، ووضعت الجمعية لنفسها قانونًا أساسيًا نصت فيه على أنها لا تتعرض للمسائل السياسية أو الدينية وأن غرضها علمي بحت، وقد وضعت الجمعية لنفسها إطارًا تنظيميًا في شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة وبعض المدارس العُليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عُليا عضوان وأسندت الرئاسة الشرفية إلى الدكتور علي باشا إبراهيم (مدير الجامعة بالنيابة آنذاك).

وبداية من صيف سنة ١٩٣٣ بدأت الجمعية عملها في "مشروع القُري" في حوالي (٤٠٠) قرية عن طريق المتعلمين من الشباب – الطلبة وغيرهم – كلا في قريته، فكانوا يقومون بجمع الفلاحين ويختص كل متطوع بتعليم ١٠ من الفلاحين، وفي العام التالي ١٩٣٤ تحول المشروع إلى جمعية باسم "جمعية نهضة القري" وتكون لها مجلس إدارة من بعض الشخصيات التي أبدت تأييدها للمشروع، وتولى الدكتور علي باشا إبراهيم* رئاسة الجمعية مع بقاء رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل (طالب من كلية الحقوق)، وتعاونت الحكومة مع الجمعية فرخصت لها باستخدام المدارس الحكومية في مختلف أنحاء البلاد وخصصت لها إعانة سنوية، ووضع العمد والأعيان لجان القرى تحت رعايتهم، وتولوا رئاستها، وتبرعوا لها

بالمال، وخصصوا لها مقرات، ورحب شيخ الأزهر مصطفي المراغي بالدعوة لنشاط الجمعية بين طلاب الأزهر.

وشهدت سنة ١٩٣٧ تأسيس "جماعة النهضة الاجتماعية" التي أسسها طلبة وأساتذة كلية العلوم، وكانت تهدف إلى جمع التبرعات من الأغنياء وتقديم الإعانات للفقراء، وأقامت سوقًا خيرية في الجامعة مرتين عرضت فيها الطالبات أشغالاً من صُنعهن، كما أقامت حفلا ساهرًا، وخصص ما جمعته الجماعة لإقامة مؤسسة لرعاية الأطفال المشردين، ونظرًا لأن الأموال التي جمعت لا تكفي لهذا الغرض، فقد تبرعت بها الجماعة لمشروع الطفولة المشردة التي كانت ترعاه محافظة الجيزة. وفي سنة ١٩٣٨ تأسست بجهود طلاب وأساتذة الجامعة "جماعة إنقاذ الطفولة المشردة"، وقد قامت بجمع التبرعات وإقامة الحفلات الخيرية، بهدف إنشاء مدرسة صناعية تضم الأطفال اليتامى وأبناء الفقراء لتعليمهم الحرف حتى لا يصبحوا عالة على المجتمع. وفي سنة ١٩٣٩ تم إنشاء جمعية خيرية أخري باسم "جماعة إنقاذ الأسر الفقيرة" بجهود طلاب وأساتذة الجامعة تهدف إلى الأخذ بيد الأسر الفقيرة، ومساعدتها حتى تستطيع النهوض بنفسها حتى يرتفع مستواها الاجتماعي.

والجدير بالذكر؛ أنه تشكلت داخل الجامعة جماعات علمية و ثقافية كان لها دور هام في إعداد كوادر علمية وثقافية هامة في النصف الأول من القرن العشرين، ومنها على سبيل المثال اتحاد الجمعيات العلمية الذي شكله طلبة كلية العلوم سنة ١٩٢٧، وأيضًا نجد جمعية الخطابة والمناظرة التي شكلها طلبة كلية الآداب سنة ١٩٢٨، وترجع أهميتها إلى أنها كانت تقيم محاضرات باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والمناظرات بين مختلف طلبة كليات الجامعة، واشترك بالجمعية عددًا من الأساتذة بالجامعة بها مما كان يسهم في إثراء أنشطتها، ومن أهم أعلام هذه الجمعية الدكتور زكي نجيب محمود ولويس عوض.[٢١] والجدير بالذكر؛ أن الجامعة كانت تزخر بجمعيات أخرى كان لها اهتمامات نوعية متعددة (دينية وفنية ورياضية) كما كان هناك أيضًا عدد من الجمعيات الإقليمية مثل جمعيات الطلبة أبناء الصعيد، وأبناء المنوفية، وكانت لها أنشطة مختلفة داخل الجامعة وفي البلاد التي ينتمي إليها الطلاب.[٢٢]

ثانيًا: مشاركة الحركة الطلابية في المجال الاقتصادي

يلاحظ أن الحركة الطلابية على مدار تاريخها لم تكن حركة ذات هدف واحد فقط أو أن الهدف من نشأتها كان سياسيًا فحسب، فالحركة الطلابية كان لها أنشطة متعددة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، فقد كان هدفها إصلاح كافة أحوال البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان للحركة الطلابية دورًا بارزًا في المجال الاقتصادي في محورين الأول دعوات دعم الاقتصاد الوطني والثاني مشروع القرش.

١/٢- دعوات دعم الاقتصاد الوطني:

يُعَدّ المجال الاقتصادي أبرز المجالات التي تأثرت وحدث بها تدهور كبير عقب الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، وتأثرت نتيجة لذلك الطبقات المتوسطة والفقيرة من الشعب المصري، وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن تظهر دعوات لمقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع المنتجات المصرية لدعم الاقتصاد الوطني، وكان لهذه الدعوات دور كبير في إثارة الرأي العام حول قضية دعم الاقتصاد الوطني، وكان من أهم فئات المجتمع التي استجابت لهذه الدعوات فئة الطلاب استكمالاً للأفكار التي نشأت أثناء ثورة ١٩١٩ والتي كانت تدعو إلى إنشاء ركائز وطنية للاقتصاد المصري حتى تستطيع أن تحل محل الأجنبية مع مرور الوقت بصفة عامة،[٢٣] وكانت بداية هذه الدعوات في أعقاب ثورة ١٩١٩ عندما قامت جمعية المدارس العُليا بإعداد كشف بأسماء التجار الإنجليز وتوزيعه على بقدر ما يمكن لإحداث أكبر قدر من الخسائر للاحتلال،[٢٤] وازداد نشاط هذه النداءات مع تولى إسماعيل باشا صدقي الحكومة عندما نادى طلاب الجامعة بمقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع الصناعة المصرية، فقاموا بحرق متعلقاتهم الإنجليزية في مكان -النصب التذكاري أمام الجامعة حاليًا- ولقد بلغ الحماس عند بعضهم أن خلعوا ما يرتدونه من جاكتات، وألقوا بها وسط النيران، وكان لذلك صداه وسط الجماهير.

وقد ظهر خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين عدة دعوات حول هذا الشأن كانت بدايتها مع جمعية "المصري للمصري" التي أسسها سلامة موسى عندما كان طالبًا بكلية الحقوق سنة ١٩٣٠ وكانت تدعوا إلى عدم شراء السلع الأجنبية في حالة وجود ما يقابلها من السلع المصرية، وألا يتعامل التجار المصريين مع التجار الأجانب حتى يتحقق الاستقلال وتصبح مصر ملتقى المصرين جميعًا، وقد لقيت الفكرة رواجًا كبيرًا بين مختلف فئات الشعب المصري، وتألفت للجمعية لجان في مختلف كليات الجامعة وقامت بتنظيم حملة بالصحف لنشر الوعي بالاقتصاد بين أفراد الشعب، ولكن تحت وطأة الضغط الذي كانت تقوم به حكومة إسماعيل صدقي لإسكات أصوات المعارضة تم إغلاق أكثر من عشر مجلات من التي كانت تدعم نشاط الجمعية توقف نشاط الجمعية.

وكان من بين دعوات تشجيع الاقتصاد الوطني كذلك دعوة "عيد الوطن الاقتصادي" سنة ١٩٣٣، وتكونت لهذا المشروع لجنة تنفيذية من الطلبة للدعوة وبرنامج هذا المشروع يتضمن: الدعوة للبضائع الوطنية والمساهمة في بيعها للجمهور عن طريق عمل دليل يحوي أسماء المتاجر والمصانع المصرية مع تنظيم مهرجان تعرض فيه البضائع الوطنية، وتتجول هذه المهرجانات في أنحاء القاهرة بعد أن تنتظم في مكان خاص حيث يقام المهرجان، ثم اتسع نطاق المشروع فتم تخصيص برنامج إذاعي للدعوة لنشر الصناعات الوطنية التي سيقوم المتطوعون ببيعها أثناء أيام العيد الثلاثة، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت المشروع وكان منها على

سبيل المثال اعتراض الأمن العام والقلم السياسي على إقامة المشروع في يناير ١٩٣٤، ومنع سير المواكب في الشوارع وأيضًا أصدرت وزارة المعارف منشور إلى نظار المدارس بوجوب استدعاء أولياء أمور الطلاب لاستكتابهم تعهدات بمنع الأبناء من الاشتراك في فعاليات المشروع بحجة أنه يحض على كراهية الأجانب، وتم بالفعل "مهرجان عيد الوطن الاقتصادي"، بإدارة المعارض خلال خمس أيام من ٨ إلي ١٢ يناير ١٩٣٥.

وكان من بين الدعوات التي قام بها الطلاب كذلك "بيت الطلبة للمنتجات المصرية" الذي كان قائم على تبرعات الطلاب من أجل توفير المكان اللازم لقيام التجار المصرين منتجاتهم المصرية، وقام الطلاب بدعوة التجار والمنتجين الوطنين وأصحاب المصانع المصرية لاستئجار أماكن لهم ببيت الطلبة لعرض منتجاتهم المصرية لتباع لحسابهم، وقام أيضًا طلاب كلية الحقوق بتشكيل لجنة للترويج للمنتجات المصرية والدعوة لها بين طبقات الأمة. ومما يبرز أهمية دعوات تشجيع الصناعة الوطنية والاقتصاد بين العامة في هذه الفترة إنها لم تلقي أي نوع من الدعم الحكومي، بل كان يتم محاربتها أثناء حكومة إسماعيل صدقي باشا فكانت تتعرض للتضييق من جهة، ومن جهة أخرى كان يتم التقليل من شأنها والسخرية منها على صفحات جريدة الشعب الموالية لرئيس الحكومة، ومن هذا ما نشرته الجريدة بتاريخ ٦ مارس ١٩٣٣ "هل يمكن لمصر أن تقاوم عناد الإنجليز... وأن تصمد في ميدان هذا المضمار أم تكون مقاطعة البضائع الإنجليزية في الظاهر فحسب".[٢٥]

٢/٢- مشروع القرش:

يُعَدّ مشروع القرش النموذج لمشاركة الحركة الطلابية في الحياة العامة في مصر، فالفكرة بدأت على يد مجموعة من الطلاب لتصبح مشروعًا قوميًا يستفيد منه كافة فئات الشعب المصري، وقد بدأت الفكرة على يد ثلاثة من طلاب كلية الحقوق هم (أحمد حسين – فتحي رضوان – كمال الدين صلاح) وبالتجديد كانت البداية عندما شاهد أحمد حسين أثناء رحلته إلي فرنسا سنة ١٩٣٠ وشاهد في حدائق "التوليري" تمثال ضخم لأحد رجال التربية كتب على قاعدته "بُني هذا التمثال باكتتاب اشترك فيه أكثر من مليوني طفل "دفع كلاً منهم "سو" وهي عملة تقرب من المليم... وأعجب أحمد حسين بالفكرة، وعقد النية على أن ينادي بتطبيق الفكرة في مصر عند عودته لتكون نواه لمشروع قومي يشارك فيه جميع أفراد الشعب، ووضع الحد الأدنى للمساهمة قرشًا واحدًا، ومن هنا سمي مشروعة بـ "مشروع القرش"، وعندما عاد إلى مصر عرض الفكرة على أصدقائه (فتحي رضوان – كمال الدين صلاح) فشجعاه وقرروا القيام بالدعاية اللازمة للمشروع، وكانت أولى الصحف التي قامت بالدعوة للمشروع "الأهرام" ثم حذت حذوها باقي الصحف غير الوفدية الأخرى في القيام بحملات دعائية للمشروع،[٢٦] فضلاً عن المؤتمرات الطلابية التي كان يخطب فيها أحمد حسين لتحميس الطلاب المواطنين للتبرع للمشروع.[٢٧]

ولم يقتصر العمل في المشروع على شباب الجامعة والحركة الطلابية بصفة عامة، بل اشترك فيه عدد من أساتذة الجامعة وكان على رأسهم الدكتور علي باشا إبراهيم -عميد كلية الطب في ذلك الوقت- الذي قام بتخصيص طابقًا من عيادته ليكون مقرًا للمشروع إلى أن تمكنت الجمعية من تدبير مقر دائم لها،[٢٨] ثم تم بعد ذلك تشكيل اللجنة التنفيذية للمشروع برئاسة الدكتور علي باشا إبراهيم، وضمت اللجنة من أساتذة الجامعة كلاً من الأستاذ عبد الله العربي الأستاذ بكلية الحقوق، والأستاذ علي حسن الأستاذ بكلية الطب (وكيلين)، والدكاترة مصطفى مشرفة، وعبد الرازق السنهوري، وعلي بدوي، وزكي عبد المتعال، والأستاذ أمين الخولي (مراقبين)، وعدد من الطلاب كان من بينهم على سبيل المثال: (نعيمة الأيوبي، وكمال الدين صلاح، وفتحي رضوان، وأحمد حسين) عن كلية الحقوق، وإبراهيم عبدة، ومحمد زكي عن (كلية الآداب)، وصالح عوضين، وحسين حافظ عن (كلية التجارة)، ومدحت عاصم عن (كلية الزراعة)، وقد تولى داوود بك راتب أمانة الصندوق، وأسندت أعمال السكرتارية إلى كلاً من أحمد حسين، وسيد فتحي رضوان، ومدحت عاصم، واتخذت الجمعية من نادي الجامعة في ميدان الأوبرا مقرًا لها، وقد كان من أهم البنود التي تضمنتها لائحة المتطوعين "ألا يترك مصريًا واحدًا دون أن يدفع ما عليه من القروش وعليه أن يقنع الذين يأبون الدفع".[٢٩]

وبعد الانتهاء من التنظيم الإداري للجمعية، اتسع نشاط الدعاية للمشروع في الصحف فضلاً عما كان يقوم أحمد حسين به من إلقاء الخطب في الأماكن العامة ومنها على سبيل المثال دور السينما في فترات الاستراحة، ثم رأى أحمد حسين أنه لضمان نجاح المشروع لابد من استشارة رجال الاقتصاد. وفي نفس الوقت للحصول على تأييدهم لفكرته فسعي لمقابلة طلعت باشا حرب وعرض عليه الفكرة، ولكن لم يؤيد الفكرة، ولكن عندما تولى علي باشا إبراهيم رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع تبدل موقف طلعت باشا حرب، وأبدى استعداد بنك مصر لتقديم أية تسهيلات ممكنة، و بذلك شملت كافة فئات المجتمع الدعاية للمشروع واتخذت اللجنة التنفيذية شعار الدعية للمشروع هو "تعاون وتضامن في سبيل الاستقلال الاقتصادي"، وقد تحدد اليوم الأول من شهر فبراير سنة ١٩٣٢ موعدًا لبدأ الاكتتاب للمشروع وبلغت حصيلة التبرعات للمشروع في العام الأول (٣٣٢,١٧ جنيه)، وقد كان هذا المبلغ مخيبًا لطموحات أحمد حسين الكبرى- على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد المصري سنة ١٩٣١ بسبب انخفاض أسعار القطن-، فتم التفكير في الخطوة التالية وهي أن يتحول مشروع القرش إلى جمعية وفقًا لقانون الجمعيات، فتولى رئاستها علي باشا إبراهيم وضمت عضويتها كلاً من: فؤاد باشا أباظة مدير الجمعية الزراعية الملكية، ومصطفى بك الصادق مدير مصلحة الصناعة والتجارة، وتولى أحمد حسين أعمال السكرتارية للجمعية.

وبعد أن أكتسب الجمعية الصبغة القانونية وأصبح لها مجلس إدارة يضم عددًا من الفنيين، بدأ التفكير في نوع المنشأة التي ستقوم الجمعية بإنشائها وأستقر الرأي على إنشاء مصنع للطرابيش، حيث أن إسماعيل باشا عاصم قد أنشأ في السابق مصنعًا للطرابيش، ولكنه تعرض للمحاربة من شركة نمساوية خفضت الأسعار إلى أقصى درجة ممكنة، مما أدى إلى قيامه بإغلاق المصنع، فبالتالي العمال اللازمين لتشغيل المصنع موجودون بالفعل، ثم تم إجراء دراسات مبدئية حول إمكانية إقامة المصنع بالمبلغ الذي تم جمعه من الاكتتابات في العام الأول، فقدمت حكومة إسماعيل صدقي قطعة الأرض اللازمة للمشروع دون مقابل، كذلك كلفت الحكومة مهندسي مصلحة المباني وخبراء مصلحة الصناعة والتجارة، ومصلحة الكهرباء بتقديم كافة المساعدات الممكنة لإتمام عملية البناء طبقًا للرسومات الموضوعة للمشروع، وكذلك قامت مصلحة السكك الحديدية بتقديم خصم قدرة (٥٠%) لمتطوعي المشروع، فقامت الجمعية بالاتصال بمحمد حسن العبد بك المقاول لتنفيذ المشروع، فتنازل عن مبلغ ألف من قيمة المباني تبرعًا من جانبه للمشروع، وأقيم المهرجان الثاني للقرش سنة ١٩٣٣ في حديقة الأزبكية. وفي نهاية سنة ١٩٣٣ تم الانتهاء من بناء المصنع وبدأ الطربوش المصري يطرح في الأسواق ابتداءً من ١٥ ديسمبر ١٩٣٣، وقد ضم المصنع فيما بعد إلى جانب إنتاج الطربوش غزل الصوف، وشارك في توريد غزل الصوف إلى وزارة الحربية والطرابيش لجنود حرس الحدود،[٣٠] وكانت البلاد قبل تأسيس المصنع تستورد الطرابيش الأجنبية بما قيمته (٧٩٠٠٠) جنيه سنويًا، فأخذ هذا المبلغ يقل حتى وصل في سنة ١٩٣٩ إلى ٦٠٠ جنيه فقط.[٣١]

والجدير بالذكر؛ أن دور الحركة الطلابية في المجال الاقتصادي لم يقتصر على دعوات دعم الاقتصاد فحسب، بل كان للحركة الطلابية دورًا في تحسين أحوال الفئات التي سوف ينتموا إليها بعد تخرجهم من الجامعة، ومن ذلك ما قام الإضراب الذي قام به طلاب كلية التجارة سنة ١٩٣٥ عندما أعلنت مصلحة الصحة العمومية عن تخفيض مرتبات خريجي التجارة. وفي سنة ١٩٣٦ قامت مظاهرات طلاب مدرسة الفنون والصنائع وطلاب مختلف المدارس الفنية، وقاموا بتشكيل لجنة منهم لعرض مطالبهم حول المستقبل الوظيفي والتعليم العالي على البرلمان،[٣٢] وما قام به طلبة قسم التاريخ في كلية الآداب و(٨٠ طالبًا) آخر من كلية الآداب من الإضراب سنة ١٩٤١ بسبب إعلان وزارة المعارف عن عدم تعيين غير الثلاثة الأوائل من الخريجين وما عداهم فعلهم العمل بالمدارس الحرة لمدة سنتين، ثم يدخلون مسابقة لاختيار الأوائل بقدر الأماكن الخالية، ويضرب طلبة كلية الزراعة سنة ١٩٤٢ ويقدمون مذكرة تتضمن مطالبهم بمساواتهم بخريجي الكليات الأخرى وتعيين الفنيين منهم بالدرجة السادسة.[٣٣]

ثالثا: مشاركة الحركة الطلابية في المجال السياسي

ترجع جذور الحركة الطلابية في مصر إلي القرن الثامن عشر - كما سبق أن ذكرنا- ، فالطلبة المصريون يمثلوا شريحة كبيرة من المجتمع المصري وتعود أهميتهم إلى أن الحركة الطلابية كانت بمثابة الهيئة المنظمة الوحيدة في ظل عدم تمثيل الأحزاب لكافة الشعب المصري بصورة حقيقية، بالإضافة إلى أن الوضع الاجتماعي للطلاب كان يدفعهم إلى العمل السياسي أملاً في تحسين أوضاعهم بالمقارنة مع من أبناء الأغنياء الذين تتاح لهم فرصة الدراسة في جامعات لندن وباريس، فتتاح لهم فرصة الوصول إلى المناصب العُليا في البلاد على عكس هؤلاء الذين يدرسوا في بلادهم الذين كان غالبيتهم من الطبقة الوسطى، والبعض من عائلات فقيرة للغاية تعاني الصعوبات في سبيل إكمال دراستها، وعندما ينتهوا منها لم يكن ضمان بأنهم سوف يلتحقون بعمل مناسب بسبب مزاحمة الأجانب لهم، وحتى إذا حصلوا على الوظيفة لم يكن هناك سبيل للترقي في ظل الاحتلال وأبناء الطبقات العليا مما جعل هذا القطاع بمثابة تربة خصبة لزراعة جذور الوطنية وكراهية الاحتلال،[٣٤] الأمر الذي أدى إلى ارتباط أعداد المشاركين في أي احتجاج ضد الاحتلال أو سياسات حكومية مرتبط بأعداد المشاركين من طلبة الجامعة المصرية -جامعة القاهرة- وطلبة الأزهر.[٣٥]

وأما عن الدور السياسي للحركة الطلابية بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، فنجد أن بدايته المنظمة كانت مع إصدار مصطفي كامل لجريدة (المدرسة) سنة ١٨٩٣ والتي كان أهم أهدافها رفع الروح الوطنية عند الشباب بصفة عامة والطلاب بصفة خاصة، ثم نادي المدارس العُليا سنة ١٩٠٦ فكان ذلك خطوة أولى لتوحيد الحركة الطلابية،[٣٦] ففي العام نفسه في شهر فبراير عندما قامت وزارة العارف العمومية وضع نظام دراسي يهدف إلى إبعاد الطلاب في مدرسة الحقوق عن المشاركة في الحركة الطلابية قرر طلاب جميع المدارس العليا الاعتصام بعد أن قام الطلاب بعقد اجتماع ضم (٢٧٥) طالبًا من مختلف المدارس العُليا في حديقة الأزبكية وقرروا الاعتصام والامتناع عن دخول المدارس حتى تتحقق مطالبهم التي قدموها للمسؤولين عن المدارس العُليا، وتم انتخاب لجنة من الطلاب للتفاوض مع مدرسة الحقوق أسموها "اللجنة العامة للمدارس العُليا"، الأمر الذي أدى إلى تراجع الوزارة عن إجراءاتها، ثم في سنة ١٩٠٨ تظاهر طلبة كلية الحقوق بسبب عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين، وشهد سنة ١٩٠٨ بالإضافة إلى ذلك زيارة وفد من الطلبة الرومانيين وفي فعاليات الزيارة التي نظمها لهم الطلبة المصريون أصطف الرومانيون لينشدوا نشيدهم الوطني فتوقف الطلاب المصريون عند حقيقة أن ليس لهم نشيدًا وطنيًا، ولجئوا إلى الشيخ علي الغاياتي فصاغ نشيدًا مصريًا، ولكن الاحتلال البريطاني منع ترديد النشيد وتم القبض على الشيخ الغاياتي بسببه.[٣٧]

ونظم الطلاب موكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل في فبراير ١٩٠٩، وفي شهر مارس من العام نفسه قامت مظاهرات طلابية للاحتجاج على تقييد الصحافة وإعادة قانون المطبوعات. وفي سنة ١٩١٠ اشترك الطلاب أيضًا في المظاهرات المعارضة لمشروع مد امتياز قناة السويس، وشهر مارس من العام نفسه قام الطلاب بمظاهرات للاحتجاج على خطبة الرئيس الأمريكي المناصرة للاحتلال البريطاني لمصر، وشهدت سنة ١٩١٠ و١٩١١ مظاهرات طلابية مطالبة بالدستور.[٣٨] وبعد قيام الحرب العالمية الأولى، ثم فرض الأحكام العرفية، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية، وإعلان الحماية، تحولت المدارس العُليا إلى ساحة اجتماعات سياسية ومناظرات تدور حول مدى الضعف الذي وصل إليه الحكم في مصر، وكان من نتائج ذلك أنه عندما قرر السلطان حسين كامل القيام بزيارة اتفق غالبية الطلاب على الامتناع عن الحضور في اليوم المحدد للزيارة (١٨ فبراير ١٩١٥) وتغيبوا بالفعل عن الحضور يوم الزيارة، فكان هذا الإضراب بمثابة مظاهرة احتجاج على الحماية والاحتلال.[٣٩]

وقد بحثت الوزارة في أمر تغيب الطلاب، وقامت بإجراء تحقيقًا لمعرفة المسئول عن ذلك، وقررت توقيع العقوبات على مَنْ تثبت إدانتهم، وبالفعل تم فصل (٥٤) طالبًا كان منهم مَنْ شغل منهم فيما بعد مراكز مرموقة في عالم القانون أو السياسة، ومنهم على سبيل المثال نذكر: (محمد صبري أبو علم، محمد فكري أباظة)، وحرمان (١٣) طالبًا من امتحان آخر سنة ١٩١٥، وحرمان (١٨) طالبًا آخر من امتحان أخر السنة مع إيقاف التنفيذ، وقد صدر في مارس عفو سلطاني عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان عدا (١٧) طالبًا الذين أثبتت التحقيقات أنهم كانوا المحرضين لزملائهم، وفي السنة الدراسية التالية تم العفو عنهم.[٤٠] ونجد أنه أيضًا قد شارك طلبة المدارس الثانوية في حملة الحزب الوطني لإقامة برلمان في مصر، وعندما تم إعلان الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤ كانت كل مدرسة في مصر مركزًا للدعاية ضد الاحتلال والحماية على مصر،[٤١] وعلى هذا النحو نجد أنه عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ كان الطلبة مهيئين للمشاركة في دعم الثورة والمشاركة الفعالة في أحداثها.

١/٣- دور الحركة الطلابية في ثورة ١٩١٩:

يبدأ دور الحركة الطلابية في دعم ثورة ١٩١٩ منذ البداية، فالطلبة هم مَنْ تولوا الجزء الأكبر في عملية جمع التوكيلات للوفد المصري، وقبل تلك العملية كان الوفد مجرد تجمع لقادة سياسيين ليس لهم صلة بالشعب، ومن ثَمَّ فقد جاءت مشاركة الطلبة لتمنح الثورة طابعًا شعبيًا مميزًا،[٤٢] كان طلاب مدرسة الحقوق أول مَنْ بادر برد الفعل الشعبي عقب اعتقال سعد زغلول ورفاقه، حيث امتنعوا عن حضور دروسهم واجتمعوا في فناء المدرسة، وأعلنوا إضرابهم على الرغم من نصائح مستر والتون ناظر المدرسة لهم بالعودة لاستكمال دراستهم، ثم استعانته بنائب المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية الذي طلب من الطلاب الالتفات لدروسهم، وترك السياسة لآبائهم، إلا أن الطلاب لم يستجيبوا لتلك النصائح وكان ردهم "إن آبائنا سُجنوا لذا ندرس القانون في بلد يداس فيها القانون"،[٤٣] وبدأت المظاهرات السلمية لطلبة مدرسة الحقوق في يوم الأحد الموافق ٩ مارس ١٩١٩ ثم توجهوا إلي مدرسة المهندسخانة، وبعدها إلى مدرسة الزراعة، ثم وصل المضربون إلى مدرسة الطب في شارع قصر العيني، فخرج طلبتها معهم، ثم إلى مدرسة التجارة، وفي الطريق انضم إليهم طلبة مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم، ومدرسة القضاء الشرعي والإلهامية الثانوية.

وفي يوم ١٠ مارس أضربت كل المدارس، وبدأت المظاهرات الطلابية التي انضم إليها أفراد الشعب،[٤٤] وأوضح دليل على ضخامة مشاركة الحركة الطلابية في الثورة هو أنه قد بلغ عدد المعتقلين من الطلاب بعد أحداثها في اليوم الأول قد بلغ (٣٠٠) طالب تم سجنهم في سجن القلعة.[٤٥] ولم تقتصر مشاركة الطلاب في الثورة على طلاب المدارس الثانوية والعُليا بل امتدت إلى الأزهر سواء الطلاب أو المشايخ، فقد أنشأ طلاب الأزهر جهازًا بوليسيًا لحفظ المظاهرات التي كانت تجوب القاهرة، وعندما أراد الإنجليز ضرب الأزهر بالمدافع تصدى لهم الطلاب، فسقط منهم الكثير من الشهداء، وقد شملت المظاهرات كذلك طلاب مدرسة البوليس الذين خرجوا في مظاهرات لمشاركة زملائهم الطلاب وإظهار مشاعرهم تجاه وطنهم،[٤٦] ثم شملت الإضرابات جميع أنحاء البلاد، فأضرب المحامون في (١١ مارس)، وعمال عنابر السكك الحديدية والترام في (١٥ مارس)، ثم أضرب موظفو الدولة عن العمل، وبذلك توقف الحياة في البلاد.[٤٧]

وفي أثناء ثورة ١٩١٩، كانت الساحة الصحفية تخلو أو تكاد من الصحف الوطنية نتيجة لتعسف وبطش سلطات الاحتلال، مما دفع الثوار إلى وسيلة صحفية جديدة لنشر آرائهم وهي إصدار صحف مقاومة تتخذ شكل النشرات والكتيبات، وكلما كانت تنتبه السلطات إلى إحدى هذه الصحف وتصادرها سرعان ما كان يصدر غيرها، وأشهر تلك الصحف (الطلبة - الرعد- البلابل).[٤٨] وأما عن موقف الصحافة من دور الطلاب في ثورة ١٩١٩، فنجد أن صحف الاحتلال على رأسها (المقطم، والوطن)[*] قد أدانت المظاهرات التي تصدرها الطلبة، ونفت عنها أي بواعث وطنية وحاولت قدر المستطاع تهميش دور الحركة الطلابية، أما صحف (الأهرام- المحروسة- الأفكار- المنبر-الأهالي- وادي النيل- مصر)، فقد فرقت بين التظاهر السلمي وأعمال العنف، ونصحت الجميع بالهدوء، وعندما صدر بلاغ السلطة العسكرية يوم (١١ مارس) في محاولة لاستمالة الطلبة بتبرئتهم من أعمال العنف ونسبتها إلى "الرعاع" قامت (المقطم، والوطن)، والصحف الأجنبية الصادرة في مصر بتعديل موقفها ليتماشى مع رأي سلطات الاحتلال، وقامت بتبرئة الطلبة من أعمال العنف، ويذكر أن الطلبة كانوا يلجئون إلى

الصحف لتوضيح موقف أو تكذيب نبأ، وكانت الصحف تقوم بدورها كامل في هذا المجال.[٤٨]

والجدير بالذكر؛ أن سلطات الاحتلال لم تنس مدى فعالية الحركة الطلابية في إشعال الثورة، وكانت الامتحانات الدراسية هي الفرصة الوحيدة التي كان ينتهزها الإنجليز للانتقام، ومن ذلك على سبيل المثال ما تعرض له فكري أباظة أثناء دراسته في كلية الحقوق، ولم يقتصر الاضطهاد على الطلبة في مصر، بل شمل أيضًا زملائهم الذين كانوا يدرسوا في إنجلترا، فقد تعرضوا للتضييق الشديد، بل وطالب أحد أعضاء البرلمان الإنجليزي بطرد الطلبة المصريين من الجزر البريطانية، وقد تعرض فكري أباظة لهذا الموضوع في عدة مقالات من بينها مقال بعنوان "يوم الحساب".[٤٩]

ويذكر أن دور الحركة الطلابية الفعال في الثورة قد لفت انتباه قيادة الوفد، وبصفة خاصة سعد زغلول، فقد قام بتوجيه معاونيه لأهمية الاعتماد على الطلبة، وتم السماح لهم بالاجتماع في بدروم بيت الأمة لتكون القيادة الطلابية قريبة من قيادة الوفد، ومن أبرز مظاهر إدراك الوفد في هذه المرحلة لدور الحركة الطلابية ما جاء في إحدى النشرات التي وزعت لمقاطعة لجنة ملنر التي جاء فيها: "عليكم أنتم أيها الطلبة تعتمد أمتكم والوفد..."،[٥٠] وعندما جاءت لجنة ملنر وجدت مجموعات من الطلاب الذين نظمهم عبد الرحمن فهمي تقوم بمقاطعة ومحاصرة شاملة لأعمال اللجنة، وهذه المقاطعة التي كانت الحركة الطلابية الداعم الأساسي لها كانت بمثابة استفتاء على زعامة سعد زغلول ومنحته القدرة على مواصلة مواقف أكثر صلابة أثناء المفاوضات في باريس،[٥١] ولهذا خصص لهم مقعدًا في مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤ يكون وقفًا عليهم، ورشح له الأستاذ حسن يس زعيم الطلبة، وظل الوفد على ذلك رمزًا لتلك الفكرة.[٥٢]

ولم يتوقف دور الحركة الطلابية في العمل السياسي عند المشاركة في الثورة فحسب، فعندما صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم يفوت الطلاب أي فرصة ممكنة لإعلان الاحتجاج عليه، فقد أضرب طلاب بعض المدارس في القاهرة، كما أضرب طلاب الأزهر في ١٣ مارس ١٩٢٢ وقاموا بإخراج مَنْ رفض الإضراب في جامع محمد بك أبو الدهب المجاور للأزهر، ولم تقتصر الاحتجاجات على القاهرة فحسب، بل تظاهر طلاب الأقاليم أيضًا. وفي احتفالات عيد الجهاد لسنة ١٩٢٢ أعلن الطلاب عدم اعترافهم بتصريح ٢٨ فبراير، وأن وزارة عبد الخالق ثروت لا تمثل البلاد، وفي ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر أضرب الطلاب في جميع المراحل التعليمية بما فيهم الأزهريون. وعندما تم نفي سعد زغلول للمرة الثانية لم تتوقف الاحتجاجات الطلابية على هذا الأمر، وكانت العلاقة بين الطلبة وسعد زغلول مستمرة دائمًا بالبرقيات المتبادلة، فقد كان يؤكد الطلاب فيها على أنهم على العهد، وكانوا يحيون فيه روح التضحية ومبادئه العالية، وشاركت الطالبات إلى جانب الطلبة والأزهر والمدارس الدينية والأميرية بجميع مراحلها، ومنها على سبيل المثال: طالبات مدرسة مصر الفتاه الابتدائية في الإسكندرية، وتلميذات مدارس محلة مرحوم والقرشية، وبالتأكيد نتيجة لهذا الموقف تعرض الطلاب لوسائل العنف والضغط والقهر من قبل السلطات الحاكمة، ولكن هذا لم يثني عزيمة الطلاب التي كان نتاجها الإفراج عن سعد زغلول في ٢٧ مارس ١٩٢٣.[٥٣]

ويستمر الاحتجاج الطلابي على سياسات الحكومات المتوالية التي كانت تهدف إلى قمع الحريات وتتخذ مواقف سلبية ضد الاحتلال، فعندما قامت حكومة محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ بتعطيل الحياة البرلمانية كان الطلبة في طليعة القوى المعارضة لها؛ لذلك أصدر محمد محمود باشا قانون "حفظ النظام" في معاهد التعليم والذي ينص على العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ٦ أشهر أو بغرامة من (٢٠ إلى ٥٠ جنيهًا) لكل مَنْ استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية لدعوة تلاميذ وطلبة المدارس والكليات، أو غيرها من معاهد التعليم إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن الدروس أو مغادرة معاهد التعليم، أو الانقطاع عنها، أو إلى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة،[٥٤] حتى يصل الأمر لذروته في عهد حكومة إسماعيل صدقي الأولى، فمنذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ عندما قام بإلغاء الدستور ثم إلغاء البرلمان ذو الأغلبية الوفدية قام الطلاب بالتظاهر في المدارس والجامعة، وقُتل وجرح الكثير منهم لاسيما في القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن. وتعرض الطلاب بسبب موقفهم من حكومة صدقي لكثير من التعسف، فعلى سبيل المثال: تم فصل ثلاثة من طلبة مدرسة وقف المنشاوي لاتهامهم بقيادة مظاهرة بعد انصرافهم من المدرسة، كما تم القبض على إحدى تلميذات مدرسة غيط العنب في الإسكندرية لهتافها للنحاس، كما تم منع ما اعتزم الطلاب به من مظاهرات صامته احتفالاً بذكري وفاة مصطفى كامل.[٥٥]

وعندما تولى إسماعيل صدقي باشا الحكومة، استمرت السياسات القمعية التي كان من أبرز ملامحها تعطيل البرلمان، وإلغاء دستور ١٩٢٣، وكان من ضمن الإجراءات المصاحبة تبني الحكومة وتوجيه إدارة الجامعة إلى تبني سياسة دعم النشاط الاجتماعي في الجامعة وتشجيعه لتوجيه اهتمام الطلاب بعيدًا عن العمل السياسي،[٥٦] وعندما تم تقرير إلغاء دستور ١٩٢٣ تم اختيار الوقت الذي كان الطلاب فيه في إجازة الصيف متفرقين في القرى والمدن حتى يتم تفادي المظاهرات والاحتجاجات الطلابية، وعند عودة العام الدراسي تكون الحكومة قد اتخذت كل احتياطاتها وأعدت الوسائل الكفيلة بمواجهة الطلاب.[٥٧] وعندما تم تشكيل حكومة توفيق نسيم باشا في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ كانت الدلائل تشير إلى أن أهم أهداف الحكومة القضاء على النظام الذي أقامه صدقي باشا ١٩٣٠، وبالفعل تم إلغاء الشق الأول منه وهو البرلمان الذي تم انتخابه عقب دستور ١٩٣٠ وفقًا للأمر الملكي الذي صدر في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بحل البرلمان، ولكن بقي النصف الثاني وهو إعادة دستور ١٩٢٣، وبعد مرور خمس أشهر من الترقب

والانتظار الشعبي والحزبي لقرار نسيم باشا بشأن عودة دستور ١٩٢٣، وبالتحديد في ١٧ أبريل تقدم نسيم باشا بمذكرة إلى الملك يقترح فيها إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ بعد إجراء تعديلات عليه، أو وضع دستور جديد، ولكن كان رد الملك في ٢٠ أبريل هو رفض عودة دستور ١٩٢٣ فذهب توفيق نسيم باشا إلى المندوب السامي البريطاني ليطلعه على الوضع، فأمر بكتمان الأمر وسأل نسيم باشا عن مدى مقدرته على إقناع الملك بعدم التعنت منعًا لانفجار الموقف مما يضر بالمصالح البريطانية، بل وذهب تفكير الحكومة البريطانية في حال تأزم الوضع لأن يتم فرض الوصاية على الملك في حياته.

واستمر الوضع كما هو في الشهور التالية من حيث الغضب الشعبي والسياسي من تجاهل عودة دستور ١٩٢٣، وتحولت الجامعة والمدارس العُليا إلى ساحات للنقاش حول الأمر، وكان من نتائج ذلك أيضًا تهديد النحاس باشا في ١٩ أكتوبر بسحب الثقة من حكومة توفيق نسيم باشا وإعلان التحدي لها إذا لم تقوم بإعادة دستور ١٩٢٣ والشروع في البدء بمفاوضات مع الإنجليز لعقد معاهدة، ولكن جاءت تصريحات وزير الخارجية البريطاني (صمويل هور) في ٩ نوفمبر التي ذكر فيها أن حكومة نسيم باشا استشارته في موضوع الدستور، فقال بعدم إعلان دستور للبلاد، وقال أن دستور ١٩٢٣ غير صالح للعمل، وأن دستور ١٩٣٠ لا ينطبق على رغبات البلاد، والحكومة ما كان ينبغي لها أن تستشير إنجلترا في أمر داخلي كعودة العمل بدستور ١٩٢٣، كما ذكر أن الحكومة تركت لبريطانيا استغلال موانئ ومطارات مصر لإنهاء أي أمل في دور وطني لحكومة توفيق نسيم باشا، وقام النحاس باشا في ١١ نوفمبر بإلقاء خطبة تناول فيها مواقف ضعف الحكومة وطالب بإقالتها،[٥٨] وأعلن مقاطعة التعامل مع الإنجليز،[٥٩] وكذلك وصف محمد محمود باشا حكومة توفيق نسيم باشا بأنها "مكتب موظفين ملحق بدار المندوب السامي البريطاني".

٢/٣- دور الحركة الطلابية في الانتفاضة الوطنية سنة ١٩٣٥:

يبدأ دور الحركة الطلابية لمواجهة تصريح هور ومواقف حكومة توفيق نسيم باشا في ١٣ نوفمبر، حيث توافد الطلبة على الساحة الجامعية وأقاموا منبرًا للخطابة، وانضم إليهم ممثلين عن جميع الكليات والمدارس العُليا والثانوية، وكان من بينهم طالبات كلية الآداب وألقت إحداهن كلمة حماسية،[٦٠] وأعلنوا رفضهم لتصريح هور وقرروا الخروج إلى بيت الأمة وضريح سعد زغلول، وانضم إليهم في الطريق طلبة كلية الطب البيطري، وكلية الزراعة، ومدرسة السعدية، وعند بداية كوبري الخديوي إسماعيل– الجلاء حاليًا- اعترضهم قوة البوليس وأخذوا يضربوهم بالعصى والهراوات، فتفرق الطلبة ولكنهم ما لبثوا أن أنضم إليهم عدد آخر، وانتشرت المظاهرات في أنحاء البلاد ففي القاهرة نجد على سبيل المثال: مظاهرات مدرسة التجارة العُليا، والمدارس العُليا والتي نتج عنها إصابات عدد كبير من الطلاب، والقبض على (١٨) طالب من طلبة الطب والتجارة،[٦١] بالإضافة إلى وفاة الكثير من الطلاب. وكانت قوات الاحتلال ترفض خروج جثث الضحايا، مما دفع طلاب كلية طب قصر العيني إلى تهريب الجثث لأهلها من المشرحة ليشيعوا جنازاتهم، مما كان يلهب حماس زملائهم لمواصلة التظاهر،[٦٢] فكانت جنازات الشهداء بمثابة دافعًا للطلاب لاستكمال التظاهر ومن أبرزها جنازة الطالب محمد عبد الحكم الجراحي الذي توفي في ١٩ نوفمبر، وقام طلبة كلية الطب بمنع خروج الجنازة حتى حصلوا على تصريح بخروج جنازة شعبية، واشترك فيها أعداد غفيرة وشارك في الجنازة كذلك زعماء سياسيين كان من بينهم النحاس باشا، ومحمد محمود باشا، وغيرهم من الزعماء السياسيين.[٦٣]

وتصدر حكومة نسيم في ١٧ نوفمبر بيانًا رسميًا جاء فيه: "تلفت الحكومة نظر الجمهور إلى أن المظاهرات بجميع أشكالها ممنوعة، وأن البوليس سيعمل على تفريق كل مظاهرة وكل اجتماع غير مصرح بإقامته" مما أدى إلى تصعيد الموقف.[٦٤] أما في الأقاليم فقد قام طلاب المدارس الثانوية بالإضراب، وخرجت المظاهرات، وكان أشدها في طنطا حيث خرج طلبة كافة المدارس وتم مواجهة المظاهرات بالعنف فكان نتيجة ذلك مقتل طالبان وإصابة (٨٠) آخرين، وأرسل طلاب مدرستي الزقازيق الثانوية وفؤاد الأول الثانوية في الشرقية تلغرافات احتجاج إلى رئيس الوزراء يحتجون فيها على تصرفات رجال البوليس ضد زملائهم،[٦٥] ثم في اليوم الثاني للمظاهرات (١٤ نوفمبر) يصدر مدير الجامعة أحمد لطفي السيد قرارًا بتعطيل الدراسة في الجامعة وإغلاق نادي الجامعة، ثم يصدر شيخ الأزهر قرار بتعطيل الدراسة في الأزهر بعدما قرر طلبة الأزهر الاشتراك في المظاهرات وذلك عقب إضراب الطلاب ومغادرتهم معاهدهم إلى ميدان عابدين لمشاركة طلاب الجامعة في الاحتجاجات.

وأصدرت الحكومة قانونًا يمنع الصحف من نشر أخبار المظاهرات، ولكن على الرغم من ذلك نشرت الصحف حوادث عن المظاهرات والاضطرابات في الأقاليم على سبيل المثال: في شبين الكوم، والزقازيق، والمنصورة، والإسكندرية، وبورسعيد، وغيرها من المدن. وأرسل طلبة الجامعة المصرية برقية باللغة الفرنسية لعصبة الأمم شرحوا فيها أن سبب الإضراب الذي يقوموا به هو الاحتجاج على تصريح هور الذي أضاع استقلال مصر الذي اعترفت به بريطانيا في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، على الرغم من أن هور نفسه في إحدى خطبة في عصبة الأمم قال بحق كافة الأمم في الاستقلال وإقرار نظام الحكم الموافق لظروفها.[٦٦] وعندما وصلت أخبار ما يحدث في مصر إلى الطلبة المصريين في أوربا انتفضوا بدورهم، فقاموا من جهة بإرسال برقيات للطلبة في مصر يواسوهم ويعلنوا مشاركتهم معهم في الجهاد، ومن جهة أخرى بعثوا ببرقيات احتجاج إلى عصبة الأمم على عدوان قوات الاحتلال على الطلاب في مصر، وأيضًا شارك طلبة كلية الطب المنتمين لجماعة مصر الفتاة في إعداد كُتيب من خمسين صفحة يضم صورًا فوتوغرافية للقتلى

والجرحى، وأرسلت نسخة منه للصحف البريطانية للتشهير بسياسات الاحتلال في مصر.[٦٧]

وقد كان لهذه التضحيات التي قدمها الطلاب أكبر الأثر في نفوس الشعب، فقامت جميع طوائف الشعب لتشارك في الحركة الوطنية، ففي ٢١ نوفمبر قررت الطوائف المختلفة الإضراب فعلى سبيل المثال احتجبت الصحف عن الصدور، وأضرب التجار الوطنيون في سائر القطر المصري، كما أضرب المحامون عن الحضور إلى المحاكم، فضلاً عن احتجاج الأطباء، وأساتذة الجامعة، ومنها الاحتجاج الذي قدمه أساتذة كلية الآداب إلى الملك ورئيس الوزراء، وقد وقع على البيان جميع الأساتذة، وتمت كتابة عدة صور منه سلمت إحداها إلى مدير الجامعة الذي أرسلها بدوره إلى وزير المعارف، ثم تم اختيار وفد من أساتذة الكلية برئاسة عميد الكلية لتقديم صورة من البيان إلى رئيس الديوان الملكي لرفعة للملك، مما كان دافعًا لباقي كليات الجامعة لإرسال احتجاجات مماثلة.[٦٨] وقد سبق تقديم هذه الاحتجاجات اجتماع مجلس اتحاد الجامعة المصرية في ١٦ من نوفمبر ١٩٣٥، واتخاذه عدة قرارات كان من بينها مطالبة مدير الجامعة بإجراء التحقيقات اللازمة حول الاعتداءات التي تعرض لها طلاب الجامعة، ونتج عنها وفاة خمسة طلاب، والمطالبة كذلك بتفسير مقبول لإغلاق أبواب الجامعة وحظر اجتماعات الطلاب بنادي الجامعة.

والجدير بالذكر أيضًا؛ أن من أهم الجهات التي ساندت الحركة الطلابية الاتحاد النسائي المصري الذي قام بجمع التبرعات للطلاب الفقراء وأرسل خطابًا إلى رئيس الوزراء بشأن الطلبة المقبوض عليهم يطالب فيه بمحاكمات لمَنْ أطلق النار على الطلاب الأبرياء مثلما تتم محاكمات للطلاب،[٦٩] وكان للقضاء المصري كذلك موقف مساند للانتفاضة وطلاب الجامعة، حيث شهدت محكمة عابدين في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ قيام القاضي حسين إدريس بإصدار أحكامًا على طلبة الجامعة المقبوض عليهم بالغرامة تتراوح بين عشرين قرشًا وجنيهًا واحدًا، وقد أثارت هذه الأحكام غضب المندوب السامي البريطاني، فقام بالضغط على الحكومة لتجبر القضاة على توقيع أقصى العقوبات على الطلاب.[٧٠]

وعقد الطلاب اجتماعهم التالي في ٢٧ نوفمبر في أحد مدرجات كلية الطب، ونصت قرارات هذا المؤتمر على إقامة حفل تأبين للشهداء ومقاطعة البضائع الإنجليزية، وترجمة الاحتجاجات التي أصدرتها الهيئات المختلفة إلى اللغات الأجنبية وتوزيعها على المفوضيات الأجنبية وإرسالها إلى الصحف البريطانية، وناشدوا الأحزاب والهيئات المختلفة بالتوحد في جبهة واحدة ضد الاحتلال للمطالبة بالاستقلال وعودة دستور ١٩٢٣، وكذلك قرروا الاجتماع في الجامعة عند افتتاحها في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥.[٧١] ولكن في اليوم التالي لهذا المؤتمر أصدر مدير الجامعة قرارًا بوقف الدراسة في الجامعة للمرة الثالثة أسبوعًا آخر، وكان هذا القرار مثل القرارات السابقة بناء على طلب الحكومة وصاحب هذا القرار اتخاذ تدابير عسكرية عند الجامعة والمدارس الثانوية والمتوسطة تحسبًا لأي مظاهرات يقوم بها الطلاب،[٧٢] فكان لهذا المؤتمر أكبر الأثر في استشعار القوى السياسية لمدى أهمية دور الحركة الطلابية من ناحية، ومن ناحية أخرى اتضح لها أنه يمكن الاستفادة منه في تحقيق مكاسب سياسية مما أدى إلى حدوث انشقاق في الحركة الطلابية، ولكن سرعان ما تم القضاء عليه بالاتفاق على إقامة حفل إقامة النصب التذكاري لشهداء الجامعة في ٧ ديسمبر، مما جعل مجلس الوزراء يصدر في ٨ ديسمبر القرار الرابع بوقف الدراسة في الجامعة، ولكن هذه المرة لأجل غير مسمى.

وكانت أحداث الانتفاضة الدافع ليلقي صمويل هور خطابًا عن الحالة في مصر في البرلمان الإنجليزي خفف فيه من تصريحاته السابقة، وقال فيه أن بريطانيا لا تعارض وجود حياه نيابية في مصر، وأن بريطانيا تفضل وجود لجنة من مختلف الأحزاب لوضع الدستور، وأن بريطانيا ترحب بعقد معاهدة مع مصر، ولكن هذا الخطاب لم يحدث أمر جديد في مصر، فاستمرت المظاهرات مما كان دافعًا للأحزاب أن تنسى صراعاتها، وتقوم بتشكيل ما عُرف باسم الجبهة الوطنية في ١١ ديسمبر، فضمت جميع الأحزاب الموجودة حينذاك وبعض الزعماء المستقلين، وفي اليوم التالي لتأسيسها أرسلت للملك خطابًا للمطالبة بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣، ورسالة أخرى للمندوب السامي البريطاني تبلغه بأن يخبر الحكومة البريطانية بأن تصرح بقبول معاهدة مع مصر على أساس ما انتهت إليه مفاوضات (النحاس – هندرسون). واستجاب الملك إلى مطلب الجبهة الوطنية، وأصدر في ١٢ ديسمبر أمرًا ملكيًا بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ مما كان بمثابة تتويجًا للعمل الطلابي بصفة خاصة والشعبي بصفة عامة، وفي ١٩ ديسمبر أصدر وزير المعارف قرار بإعادة فتح المدارس واستئناف الدراسة بالجامعة.[٧٣]

ولم يتوقف التحرك الطلابي عند هذا الحد، ففي ٣١ ديسمبر خرجت مظاهرات الطلبة للاعتراض على حكومة توفيق نسيم واستنكار تدخل إنجلترا لمنع صدور قانون العفو العام، وأمام استمرار الضغط الشعبي، قام الملك باستدعاء توفيق نسيم باشا في ٢٠ يناير ١٩٣٦، وأمره بتقديم الاستقالة، وبالفعل قدمت الوزارة استقالتها في ٢٢ يناير ١٩٣٦.[٧٤] والجدير بالذكر؛ أن انتهاء المظاهرات بصورة فعلية لم يتم إلا عندما قام الملك بتشكيل الحكومة في ٣٠ يناير ١٩٣٦، وأعقب ذلك قيام وفود من الطلاب بالتوجه إلى مجلس الوزراء للمطالبة بالعفو عن زملائهم وعن أساتذة الجامعة الذين تم نقلهم أو فصلهم بسبب مشاركتهم في المظاهرات،[٧٥] فبذلك نجد أن مطالب الحركة الطلابية تم تحقيقها بصورة كاملة من إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ وإسقاط الحكومة الرافضة لتنفيذ المطالب الوطنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى؛ أن الصحافة تلعب دورًا هامًا في إبراز المطالب الوطنية لأي تحرك وطني، وهذا ما حدث بالفعل في انتفاضة ١٩٣٥ على الرغم من صدور التعليمات بمنع نشر أخبار

المظاهرات، وكان على رأس الصحف التي قامت بتغطية الأخبار صحيفة الجهاد[*] لصاحبها توفيق دياب، فقد نشرت الصحيفة أخبار المظاهرات وعنف سلطات الاحتلال البريطاني في مواجهتها، واعتقال أعداد كبيرة منهم مدعمة ما تنشره بالصور، وكذلك رصدت مشاركة الزعماء الوطنيين في تشييع جنازات الشهداء، وبالإضافة إلى ذلك شاركت الجهاد في الإضراب العام الذي شمل أنحاء البلاد يوم ٢١ نوفمبر ١٩٣٥.[٧٦] وقد أمتد الاهتمام بالأحداث إلى الصحف العربية ومنها صحيفة الدفاع الفلسطيني ومختلف الصحف السورية واللبنانية التي اهتمت بتغطية الأحداث في مصر.[٧٧]

خاتمة

ولم ينتهي دور الحركة الطلابية بانتهاء انتفاضة ١٩٣٥، حيث لم تتوقف مشاركة طلاب الجامعات المصرية -بعد التوسع في إنشائها- في مختلف نواحي الحياة في المجتمع المصري، ومن بينها الجانب السياسي فعلي سبيل المثال: نجد مظاهرات طلاب الأزهر عقب أحداث (٤ فبراير ١٩٤٢)، ومظاهرات ١٩٤٦، وأيضًا كان للحركة الطلابية داخل المدارس الثانوية أهمية كبرى في توسيع مدى الحركة الطلابية، حيث أنه في تلك الفترة تركزت الجامعات داخل القاهرة على عكس المدارس الثانوية التي انتشرت في مختلف أنحاء البلاد،[٧٨] وغيرها من المشاركات الطلابية الفعالة في الأحداث الوطنية.

ويتضح من العرض السابق؛ أهمية الدور الذي لعبته الحركة الطلابية في الحياة العامة في مصر، فهي كانت حركة عامة وشاملة لم تقتصر على مجال محدد، وكذلك لم تقتصر على فئة أو حزب، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت من الاحتلال والأزمات الاقتصادية المتعاقبة، فكان هدف الحركة الطلابية تحسين جميع أحوال البلاد وليس تحسين أحوال الطلاب فحسب، بالإضافة إلى أن الحركة الطلابية كان لها دورًا في إعداد رجال الفكر والثقافة مثل فكري أباظة، وصبري أبو علم، والدكتور زكي نجيب محمود، والمفكر لويس عوض، والرئيس جمال عبد الناصر، الذي شارك في مظاهرات سنة ١٩٣٥ عندما كان طالبًا في المدرسة الثانوية، وغيرهم الكثير مما كان لهم دور في تحسين أحوال البلاد بصفة عامة.

الهَوامِشُ:

(١) محمد عفيفي: مقال بعنوان "**الحركة الطلابية والوطنية المصرية**"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٤.

(٢) نيرمين عبد الغفار صابر: **المجلات العلمية المتخصصة في مصر: دراسة تاريخية في الفترة من (١٨٦٥ –١٩١٤)**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ٢٠١٠، ص ١٩٨.

(*) كان يُطلق على طلاب الأزهر "المجاورين" نسبة إلي معيشتهم جوار الأزهر.

(3) محمد عفيفي: مصدر سابق.

(4) ماجدة محمد حمود: **المندوبون الساميون ودورهم في نشر التعليم والثقافة الإنجليزية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٣.

(٥) وزارة المالية المصرية، الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٤٦.

(٦) سليمان عبد العزيز نوار: **تاريخ مصر الاجتماعي**، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٦٢.

(٧) عبد العظيم رمضان: **مصطفي كامل في محكمة التاريخ**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٨) محمد عبد الفتاح محمد: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٤٠.

(٩) نسمة سيف الإسلام سعد: **الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠١٤، ص ١٨٣.

(١٠) نجيب محفوظ: **حياة طبيب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٣، ص ٦٥.

(١١) **التقرير السنوي العام لوزارة الصحة العمومية** لعام ١٩٤٤، ص ٨٢.

(١٢) **مضابط مجلس النواب**، الجلسة (٣٧)، ٢٠ مارس ١٩٣٨، ص ٦٤٠.

(١٣) **سلسلة أيام مصرية**، العدد (٣١) لعام ٢٠٠٨، ص ٢٧.

(١٤) **الأهرام**: العدد ٢١٢٧٩، ١٠ مارس ١٩٤٤، ص ٢.

(١٥) **الأهرام**: العدد ٢١٥٩٤، ٢٠ مارس ١٩٤٥، ص ٣.

(١٦) **المقطم**: العدد ١٨١٩٦، ٢٩ سبتمبر ١٩٤٥، ص ٣.

(١٧) **الأهرام**: العدد ٢٢٤١، ١٩ نوفمبر ١٩٤٥، ص ٢.

(١٨) **الأهرام**: العدد ٢٢٤٠٥، ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧، ص ٣.

(١٩) **الأهرام**: ٢٢٣٩٠، ١٢ أكتوبر ١٩٤٧، ص ٣.

(٢٠) **الأهرام**: ٢ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٦.

(*) **الدكتور علي باشا إبراهيم**: ولد سنة ١٨٨٠ في مدينة الإسكندرية، وأنهى دراسته في كلية الطب سنة ١٨٩٧، ويُنسب إليه بعد تخرجه اكتشاف وباء الكوليرا سنة ١٩٠٢، وقيامة بأول عملية استئصال طحال متضخم سنة ١٩٠٧، وكان أول مصري يتولى منصب عميد كلية الطب، وكان له إنجازات كبيرة فضلاً عن مشاركته في عدد من الجمعيات الخيرية.

(٢١) رؤوف عباس حامد: **جامعة القاهرة ماضيها وحاضرها**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٣٥.

(٢٢) أحمد عبد الله: **الطلبة والسياسة في مصر**، ترجمة إكرام يوسف، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٠٣.

(٢٣) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٠.

(٢٤) عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨- ١٩٣٦)**، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧٠.

(٢٥) عاصم محروس عبد المطلب: **الطلبة والحركة الوطنية في مصر (١٩٢٢-١٩٥٢)**، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢٦) علي شلبي: **مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠، ص ٧٥.

(٢٧) عبد العزيز الدسوقي: **أحمد حسين**، الناشر عصمت شمردن، القاهرة ١٩٥١، ص ٤٠.

(٢٨) محمد الجوادي: **الدكتور علي إبراهيم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٠.

(٢٩) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣٠) علي شلبي، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣١) أحمد عبد الله: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣٢) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣٣) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣٤) دونالد مالكوم ريد: **دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة**، ترجمة إكرام يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٨٩.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي: **مصطفي كامل باعث النهضة الوطنية**، مطابع دار الهلال، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢٩.

(٣٦) رفعت السعيد: **القوى الاجتماعية ودورها في ثورة ١٩١٩**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٢١؛ سيد محمود حسن: **حكاية كوبري عباس**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٤.

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي: **مذكراتي**، دار أخبار اليوم للنشر، القاهرة ١٩٨٩، ص ٤٢.

(٣٨) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣٩) عبد الرحمن الرافعي: **ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلي سنة١٩٢١**، الجزء الأول، مطابع دار الشعب، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤٥.

(٤٠) أحمد عبد الله: مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٤١) سيد محمود حسن: مرجع سابق، ص ١٦.

(٤٢) محمد عفيفي: **الروح الوطنية المصرية في ثورة ١٩١٩**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٥.

(٤٣) أحمد أبو كف: **٦٣ سنة علي ثورة ١٩١٩**، الهلال، مارس ١٩٨٢، ص ٥٥.

(٤٤) سيد محمود حسن: مرجع سابق، ص ١٧.

(٤٥) أحمد محمد عوف: **الأزهر في ألف عام**، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٠١.

(٤٦) **مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار عن ثورة ١٩١٩**، مطابع دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٠، ص ٥.

(47)إسماعيل زين الدين: **دراسات في تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة العربية للنشر، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٧٤.

(٤٨) **سجل الهلال المصور**، المجلد الثاني، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٢، ص ٦٠٧.

(*) أصدر جريدة المقطم اليومية، أصحاب مجلة المقتطف: فارس نمر، ويعقوب صروف، وشاهين ماكريوس، وصدر العدد الأول من جريدة المقطم في الرابع عشر من فبراير ١٨٨٩. راجع: تيسير أبو عرجة: **المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٩. أما الوطن، فهي جريدة سياسية أسبوعية صدرت سنة ١٨٧٧، وكان يرأس تحريرها ميخائيل عبد السيد، راجع: عبد اللطيف حمزة: **قصة الصحافة العربية على أرض مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٦٩.

(٤٨) رمزي ميخائيل: **الصحافة المصرية والحركة الوطنية (١٨٨٢-١٩٢٢)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٥٠.

(٤٩) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٥٠) سيد محمود حسن: مرجع سابق، ص ١٧.

(٥١) رفعت السعيد: مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٥٢) أحمد عبد الله: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٥٣) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٥٤) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥٥) سيد محمد حسن: مرجع سابق، ص ١٩.

(٥٦) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٥٧) سيد محمود حسن: مرجع سابق، ص ١٩.

(٥٨) ضياء الدين الريس: **الدستور والاستقلال الثورة الوطنية سنة ١٩٣٥**، الجزء الأول، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٩٧٦، ص٨٧.

(٥٩) عمرو عبد المنعم: **ثورة ١٩٣٥ الثورة المنسية في الذاكرة الوطنية**، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٢٤٨)، مايو ٢٠١١.

(٦٠) ضياء الدين الريس: **الدستور والاستقلال: الثورة الوطنية سنة ١٩٣٥**، الجزء الثاني، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٣.

(٦١) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٣٧٧.

(٦٢) ضياء الدين الريس: مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٨٧.

(٦٣) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٦٤) عمرو عبد المنعم: مصدر سابق.

(٦٥) آمال كامل بيومي السبكي: **الحركة النسائية بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٥٧.

(٦٦) كريمة حسن: **"انتفاضة ١٩٣٥ التي أحرجت بريطانيا"**، المصري اليوم، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠.

(٦٧) حمادة إسماعيل: **انتفاضة ١٩٣٥ بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم**، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٨٠.

(٦٨) سعيد هارون عاشور: **أخبار المصريين في القرن العشرين**، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٧، ص١٤٤.

(٦٩) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص١٣٦-١٤٤.

(٧٠) أحمد عبد الله: مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٧١) ضياء الدين الريس: مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٩٠-٩٥.

(٧٢) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٧٣) رؤوف عباس: مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٧٤) كريمة حسن، مصدر سابق.

(٧٥) ضياء الدين الريس: مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ١٠٧.

(*) الجهاد: صحيفة يومية أصدرها توفيق دياب سنة ١٩٣١، وكان من بين المشاركين في تحريرها طه حسين، وعباس العقاد، وكانت من أهم الصحف التي عارضت حكومة إسماعيل صدقي، وتوقفت عن الصدور سنة ١٩٣٨، راجع: عبد اللطيف حمزة: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٧٦) محمود فوزي: **توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ٦٣.

(٧٧) عاصم محروس عبد المطلب: مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٧٨) أحمد عبد الله: مرجع سابق، ص ١٠٥.